

على كلامه بان قديمه وديمه الكمال بالاسرار النفي والخبر وغيرها كماله واحده حكما بان
واصلا لا يتعلق فيه جميع المتعلقات كما في ما يبرهن الصفات وان كانت العنصرية
عند ادراكه هذه المعاني واذا تحققت هذا الاسرار كذا في الذات وضع
وقد يستدل على صحة الكلام بانها لو تعدد لم يتصور تعدد لان نسبة الموجد
الى المصنوع لا تعدد على المعاد حاصله ان الكلام لا يلازم صفة واحدة سواء اعرضها
بما يسمى بالذات او بما يسمى بالذات او بما يسمى بالذات لانها لا يلازم ان يكون لها
في التعلقات حسب المتعلقات العارضة على كمالها لانها لو كانت بغيره لولا
تلك التعلقات ان لم يكن مثل ذلك هو له احد مع ان الاسرار لو كانت مع تبت بمراد
لعب نحو في الاول بنفسه المتعلقات شيئا وذهب عبد الله بن محمد الفطاني
الى ان في الاسرار واحد وليس كسائر الالفاظ الا انها مبراهن فيها لانها لا
واعترضه بانها بمراد عليه وجود الجنس من غير وجود احد انواعه وذلك ليس
معتوقا وايضا يلزم عليه تغير القدر وهو كماله وانما الجواب عنه بان
انما اراد انه اسرار واحد بجزء له احد تلك المتعلقات المادوية من غير ان يتغير
في نفسه فيودافع الجملان وقد اقبلوا على حده خلافا لغيره وذهب في الرد
الرازي الى انه في الاسرار صفة واحدة والبقية الباقية لان الاسرار كسائر الالفاظ
فانها الثواب وانما كماله الخفاء بالنهي بالهكس وعلى هذا التفسير وضع
لانها اختلاف هذه المعاني بالضرورة وغايتها ما فيها ان ذلك لا يلازم للاسرار النفي
لا حقيقتها واستلزام الجواب للبعث بالوجوب الا انها ذات قلت قد
ذهب الى وصفة الكلام لا يلازم كماله في ذاته فربما تغير احداهما قلت
الزرد عند اطلاقه منصرف للمعروف مدلولاته عند الاستدراك او التام بها ليس
ذلك الا ان ذهب اليه المرحوم بلاليت فان قلت ان ثابت التعلق لا يلازم
الذات بل يلازم استنائه على اسرارها واضرارها استخبارا ويدا وغير ذلك فيلزم
الاسرار بل هو النفي بلاليتي والاضرار بلاليتي والله اول الاستخبار بلاليتي
ذلك ان محله وعيب لا يجوز نسبتها الى الحكم تعالى ونقدس قلت هو ان
صعب والمقوم عنه اجروس منب ما ذهب اليه عبد الله بن محمد الفطاني
من ان كلامه في الاسرار ليس بالاسرار والاضرار ولا غير ذلك وانما بصير احد
هذه الالفاظ في الاسرار وفيه معنى في نفسه وان وجود المتخاطب في الشاهد
انما يلزم لنفي العيب في الكلام المحسوس وانما النفي في كسائر الالفاظ عند وجود
العنصر والعلوي ومنه ان السمع والمصباح انما يلزم لوضوح المعنى المعلوم والبرهان
حال عدمه وانما لوضوح على تقدير وجوده وضروره اهلا لخصه بالبرهان
طلبه الخلل عن ميكون فلا كما في طلب الرجل من ولد الذي اضمه صادق بالبرهان

بان

بان يكتب الغفيل ويحتمل الردايل وكان خطاب النبي صلى الله عليه وسلم اواره
وتفاهيه كل كمال اليوم الفتيانه اذا اضمه خطابا بانه باهر عمه وثبوت الحكم
في عدمه بطريق الفتيان بجيد جدا فصرح في خطاب الحاضرين فصاروا يسمون
والعدد من ههنا وثبتا ليس من السعة والعمق في معنى لسان كماله في سعة المنة
والذات واعلم ان هذا الجواب هو المشهور من الجمهور وكلامه يتكرر في غيرها
ان المعلوم ما مور في الاسرار بان مختلفا في الخلل على تقدير الوجود والمعلوم ليس
ما مور في الاسرار كماله استر الامر للاذات والذات وهو ما بعد الوجود ما مور
ومنه ان السعة هو ان يملأ الحادك من الحكم والعاقله الحسية ويتعلق بها
والقدر ليس كذلك اذ لا يطلب لثبوت حكمة وعرف ومنه ان السعة والعيب
هو الخلو عن الحكم بالجمعي والاسرار لا يلازم كذلك لثبوت الحكم عليه فالانزال
فان قلت يلزم على ثبوت التعلقات الالفيه للكلام الكذب في اختياره فقال
لان الاضرار بطريق المعنى كثير في كلام الله تعالى مثلا انما ارسلنا وداود موسى
وعيسى فرعون الى عبدك وسدرته فقتلهم ووقع النسيه ولا تتصور
على الالفاظ فثبت الكذب وهو محال اذ لا يلازم العلم وانما كان في ثبوت
اضرار الالفاظ انما ثبت صدقته بدلالة المعجزات من غير توقف على ثبوت كلام الله
تعالى فضلا عن صدقته وانما كان ذلك الكذب نفي بانها في العقل وهو على
محال محال وما فيه من اماره العجز او الجهل او اللبس وانما راجع لانه لو انصف
في الاسرار بالكذب فيضربها لا تمنع صدقته فيها لان ما ثبت قدمه اتبع عدسه كذا
تعال بالضرورة ان تسمى النسبة لا تمنع علما من غير علمه على ما هو عليه وطريق
المراد هذا الوجه وكلامه المتعلق بالروح المتصوره انه عبارة عن كلامه الالفي
ووجه الصدق والكذب المعنى وانما وجهه ان الكذب نفي فكل كلام العيب
انه لا يلازم الاعلى راي المعزلة القابل بالفتح العقل في ايام الحرب لا يثبت التمسك
في تقديره الرب تعالى عن الكذب بكونه نفي لان الكذب عندنا لا يثبت لعينه
دها صاحب التخصيص الحكيم بان الكذب نفي ان كان عقليا كما قولنا حسن
وتفاهيه عقلا وان كانت سميت لزم الروايل في كلامه لانه بين على امره
للادله السعوية الكلام الله تعالى وصدقته وان تصديق النبي عليه الصلاة والسلام
بالمعنى اضار خاص وفيه ما هو معلوم قلت اجيب بان كلامه في الاسرار النفي
انما هو في حال المستعمل لعدم الذوات وانما يثبت ذلك في الاسرار حسب التعلقات
وحدوث الالفاظ والاذات هي السعة وتثبت هذا مع القول بان الالفاظ
سواء لفظي معرجه او كذا القول بان التصديق بالمعنى ونهجه اهل النطق
المجادك دون المعنى القدير انشئ فان قلت يلزم على جعل هذه التعلقات الالفيه

بوله مر